

## الجزائر، المغرب، تونس - التقدم في مجال التنمية

من موقع: <http://www.albankaldawli.org/>  
إنتقاء الدكتور. محمد راتول

### 1- الجزائر

أظهرت الجزائر سجلا قويا من التطبيق بالنسبة لبرامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي التي بدأت عام 1994 بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد أرسى الاستقرار الناجح في مواجهة أسعار البترول المتقلبة، وتحقيق بعض التقدم في مجال الإصلاحات الهيكلية الأساس لنمو اقتصادي. فقد حقق إجمالي الناتج المحلي نموا بلغ 3 في المائة سنويا في المتوسط من عام 1999 حتى عام 2002 وتحقق أداء مماثل في النمو من القطاع غير الهيدروكربوني وغير الزراعي، تصدره نمو حقيقي قوي في القيمة المضافة من الصناعات التحويلية التي يقوم بها القطاع الخاص بنسبة 5 في المائة. وبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 4.1 في المائة في عام 2002. وحولت أسعار البترول الأعلى والتحكم الأشد في الطلب حالات العجز المالي وفي الحساب الجاري إلى فوائض كبيرة بحلول عام 2001 وانخفض التضخم من أكثر من 20 في المائة في عام 1994 إلى 1.4 في المائة في عام 2002. وتعترم الحكومة أن تواصل إدارتها الحكيمة للاقتصاد الكلي للحفاظ على استقرار هذا الاقتصاد. ومن أجل تحقيق إدارة أفضل للمكاسب غير المتوقعة من البترول خلال السنوات القليلة الماضية، أنشأت الحكومة صندوقا لتحقيق استقرار الإيرادات في منتصف عام 2002. وتعد الحكومة ميزانيتها السنوية الآن على أساس سعر بترولي مرجعي.

وقد دفعت البطالة العالية (التي تقدر حاليا بنسبة 27 في المائة)، والتوترات الاجتماعية المتزايدة، والضغط المتنامي من أجل استخدام الاحتياطات الكبيرة التي تراكمت منذ نهاية عام 1999 لتخفيف الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحكومة إلى تخفيف موقفها المالي المتشدد. فقد بدأت الحكومة في أبريل عام 2001 برنامجا للإنعاش الاقتصادي لعام 2001-2004 مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويستهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهو برنامج إنفاق رأسمالي، إنفاق مبلغ إجمالي 525 مليون دينار جزائري (نحو 13 في المائة من إجمالي الناتج المحلي لعام 2000) خلال 2001-2004، بالإضافة إلى الإنفاق الرأسمالي العادي المرصود في الميزانية. وقد حولت الزيادة في الإنفاق العام نسبة 9.9% من الفائض المالي في إجمالي الناتج المحلي عام 2000 إلى عجز في إجمالي الناتج المحلي نسبته 1.3% في عام 2002، بما يعكس إنفاقا أكبر ولكنه يعكس أيضا انخفاضاً في عائدات الهيدروكربونات في عامي 2001 و2002.

وحققت الجزائر تقدماً في مجال تحسين المؤشرات الاجتماعية، وإن كان تقدماً محدوداً فقط خلال العقد الماضي. وفيما كان 14% من السكان (أو نحو 4 ملايين) فقراء في عام 1995، فرمما يكون المعدل قد انخفض إلى حد ما بحلول عام 2000 نتيجة زيادة الإنفاق العام ونتيجة بعض الانتعاش في القطاع

الصناعي الخاص غير البترولي . ويظهر الفقر بصورة أوضح في المناطق الريفية منه في مناطق الحضر. ومنذ أوائل السبعينات حتى عام 2001، ارتفع العمر المتوقع من 56 إلى 71 سنة، بينما انخفض عدد المواليد الذين يموتون قبل بلوغ العام الأول من العمر من 120 إلى 39 (لكل 1000 مولود حي). ومنذ عام 1990 حتى عام 2000، أسفرت التحسينات التي أدخلت على التعليم عن تخفيض للأمية من 36 في المائة إلى 24 في المائة بالنسبة للرجال، ومن 59 إلى 43 في المائة بالنسبة للنساء.

وفي نطاق بيئة اجتماعية سياسية صعبة، نجحت الجزائر في تحقيق انفتاح أساسي في العملية السياسية، بإهاء نظام الحزب الواحد وتبني سياسات تشجع المبادئ الديمقراطية مثل حرية الصحافة وحرية تكوين النقابات والجمعيات.

**التحديات الحالية:** وإذا تطلعتنا إلى المستقبل، فإن الجزائر لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالتنمية، يمكن تلخيصها في أربعة مجالات:

**التحدي الأول والرئيسي** هو استعادة الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتخفيف المقاومة للتغيير. ويعتبر نمو الدخل، وتحسين الإدارة، وتقديم الخدمات العامة بصورة أفضل والتمكين عناصر حاسمة في بناء بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية لتحقيق استدامة النمو والعمالة والالتحام الاجتماعي وتخفيف حدة الفقر. ويمكن تحقيق ذلك فقط عن طريق حوار تتسع قاعدته حول أهداف التنمية الاستراتيجية، والشفافية في عملية اتخاذ القرارات، واستمرا تعميق العملية الديمقراطية. ومن شأن هذا الحوار أن يعزز جهود الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي الخاص، الذي يعيقه الإرهاب والخوف من عدم الاستقرار السياسي.

**والتحدي الثاني** هو إدارة عائدات الهيدروكربونات بمنظور بعيد المدى يشمل تخفيض تعرض الجزائر لتقلب أسعار البترول. ونظرا لأن قطاع الهيدروكربونات هو جوهر الاقتصاد الجزائري، فقد تشكل الأداء الاقتصادي منذ استقلال الجزائر بدرجة كبيرة بتحركات أسعار البترول. وسوف يستمر تشكيل احتمالات النمو في المستقبل بالتطورات التي تحدث في قطاع الهيدروكربونات. وسوف تقرر كفاءة توسط الحكومة بشأن عائدات الهيدروكربونات إلى حد كبير أثر التغيرات في هذه العائدات على بقية الاقتصاد.

**والتحدي الثالث** هو تحسين بيئة الأعمال وتخفيض اشتراك الدولة في تقديم السلع والخدمات. وفي ظل تقليد من الإدخال المرتفع، والتحصيل التعليمي الجيد، والموارد الوفيرة من الهيدروكربونات والموقع الجغرافي المفيد، تملك الجزائر إمكانية عظيمة لتحقيق نمو سريع وقابل للاستدامة في القطاع غير البترولي. ويلزم توفير بيئة تساند الأعمال بدرجة أكبر لدعم تنمية القطاع الخاص الناشئ- وهو الدعامة الرئيسية في استراتيجية لتحقيق نمو مستدام وتوليد العمالة. وقد شملت القيود التي تضمنتها دراسة حديثة لخمسمائة وسبعين منشأة ما يلي كعقبات رئيسية أمام تنمية القطاع الخاص: السيطرة الكبيرة للقطاع العام على النشاط الاقتصادي، نقص العقارات الصناعية، صعوبة جمع رأس المال، الحواجز الإدارية والكبيرة/ والحصول المحدود على المعلومات، جوانب النقص في لوائح العمل/وتوفر عدد قليل من العمال المهرة، عدم كفاية البنية الأساسية ووجود نظام قانوني/قضائي غير فعال. وفي هذا النطاق، تشكل الإصلاحات الهيكلية، المتجمدة تقريبا حاليا، برنامج عمل يمثل تحديا بالنسبة

للمستقبل. ويلزم، بصفة خاصة، تحقيق خطوات حاسمة في مجالات إصلاح قطاع البنوك (بتحسين إدارة الشركات، وزيادة المنافسة وخصخصة البنوك، وتحقيق إشراف وتنظيم حازمين، وتعزيز ذلك من خلال تنمية السوق المالية)؛ إشراك القطاع الخاص في البنية الأساسية والخصخصة وإعادة هيكلة المنشآت العامة. وأخيرا، سوف يعزز توقيع اتفاق الارتباط بالاتحاد الأوربي في عام 2002، والتفاوض من أجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من دمج الجزائر في أسواق التجارة العالمية.

**والتحدي الرابع** هو تحسين إمكانية الحصول على الخدمات العامة وتحسين نوعيتها، بما في ذلك نظام قضائي يؤدي وظيفته جيدا. وقد أصبحت جوانب ضعف النظام التعليمي ظاهرة وهو يواجه قيودا متنامية في الميزانية وطلبا متزايدا على التعليم، ووضحت عدم كفاءة تخصيص الموارد، وانعدام المساواة الإقليمية وبين الجنسين من حيث إمكانية الحصول على الدعم الحكومي ذي التوجيه السيئ ونتائجه، على الرغم من أن الجزائر تقترب من الوفاء بالكثير من الأهداف الإنمائية للألفية في قطاع التعليم. وفيما تحسن الحصول على الخدمات الصحية، إلا أنه يلزم تطبيق إصلاحات لتحسين فاعلية وكفاءة ونوعية تقديم الخدمات. وتشمل التحديات التحول الديموغرافي السريع، وانتشار الأمراض المزمنة والمعدية، وعدم كفاية الخدمات الوقائية بالنسبة لصحة المرأة. وفيما يتعلق ببرامج المساعدات الاجتماعية، ترتبط المشكلات الرئيسية بآلية الاستهداف غير المناسبة وأنظمة المراقبة، كما تواجه أنظمة التأمين مهمة شاقة لتحقيق الاستفادة المالية بسبب انكماش الاشتراكات وزيادة المنافع. ولا يزال الحصول على

خدمات الإسكان والمياه والصرف الصحي حاسما أيضا، ويؤثر بصفة رئيسية على الطبقة المتوسطة والفقراء.

**مساعدة البنك الدولي:** تنفذ الحكومة الجزائرية برنامجا من الإصلاحات البعيدة الأثر يغطي نطاقا واسعا من القضايا السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية. والهدف الرئيسي لشراكة البنك، التي قدمت إلى مجلس إدارته في 12 يونيو 2003، سيكون دعم الإصلاحات الأساسية التي تضمنها برنامج عمل قومي شامل حول التنمية لتحقيق استدامة النمو وتوليد العمالة وتخفيف حدة الفقر والتعرض لخطرته.

وسوف تركز استراتيجية المساعدة للبنك دعمها على: (1) تحقيق الاستدامة المالية وإدارة عائدات الهيدروكربونات. وسوف يتحقق ذلك في إطار شامل لإدارة الالتزامات بضمان الأصول؛ (2) إلغاء القيود أمام النمو الذي يقوده القطاع الخاص، ولاسيما تلك القيود التي تؤثر على بيئة الأعمال، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع المالي، وتنمية البنية الأساسية؛ (3) وضع وتطبيق استراتيجية لتقديم الخدمات بصورة أفضل، ولاسيما بالنسبة لتوريد المياه، والإسكان، والخدمات البيئية (إدارة فضلات البلديات) والحماية الاجتماعية لتلبية الاحتياجات الجوهرية للسكان الجزائريين.

وسوف يستهدي دعم مجموعة البنك الدولي بالمبادئ الاستراتيجية الثلاثة

التالية:

(1) الانتقائية في مجالات يتوفر بها التزام قوي من الدولة التي تتعامل معها مجموعة البنك بتنفيذ الإصلاحات الضرورية. وسوف يتركز البرنامج الاستراتيجي على الخدمات التحليلية والاستشارية والتمويلية، ولكن سوف

يتوقف مدى الاشتراك على استجابة الحكومة للإصلاحات وسجلها في مجال التطبيق.

(2) أسلوب برجي يركز على نقل المعرفة، وبناء القدرة، وتحسين فكرة السوق عن الجزائر. وسوف يدعم هذا الأسلوب برنامج الإصلاح الشامل للحكومة بصورة فعالة، ببرامج تشمل سنوات متعددة على المستوى القومي أولاً ثم تعقبها برامج متعددة السنوات على المستويات دون القومية عندما تكون الحكومة الجزائرية مستعدة لتطبيق استراتيجيتها الخاصة باللامركزية. وسوف يتم اقتراح قائمة بالأدوات التي تستهدف تقديم المعرفة حتى تكون اختيارات السياسة العامة قائمة على المعرفة وبناء القدرة بإقراض مرن. وهذه الأدوات هي: (أ) القيام بعمل الرصد والتشخيص الذي يركز على تحديات التنمية الرئيسية التي تواجه الجزائر لتعزيز حوار السياسة وتشجيع الإصلاحات؛ (ب) خدمات استشارية من الإدارة المالية للبنك الدولي لمساعدة الحكومة الجزائرية على بناء قدرتها الخاصة في مجالات مختارة من الإدارة المالية العامة، مثل إدارة الأصول، وإدارة الدين العام، والتحكم في المخاطر، والمؤسسات والعمليات الخاصة بالأعمال الإدارية المساندة (ج) منتجات مالية جديدة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والوساطة أو ضمان المعاملات الطويلة المدة المتعلقة بالمشتقات، والضمانات الجزئية للمخاطر وتمويل المؤسسة المالية الدولية والمساعدة التقنية أو الخدمات الاستشارية.

(3) الشراكات، والانتشار وتشارك المعرفة. سوف يتصدر البنك الجهود المتعلقة بالحوار حول القضايا الاجتماعية والهيكلية والقضايا القطاعية الأخرى

وتقييم الائتمانات، في حين يتناول صندوق النقد الدولي المسائل الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وما يرتبط بها من قضايا هيكلية مثل دعم إدارة السياسة النقدية. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة مشتركة مع البنك والحكومة الجزائرية في مجال تقييم مناخ الاستثمار ويتصدر الجهود المتعلقة بدعم تطبيق الإصلاحات القضائية والمتعلقة بالمساواة بين الجنسين ورصد التقدم من أجل الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وسيسعى البنك إلى تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإلى القيام بدور أكثر نشاطا في إنشاء الشراكات الثنائية ومع شركاء آخرين في التنمية. وسوف تواصل المؤسسة المالية الدولية العمل بدرجة وثيقة مع مستثمرين محليين ودوليين. وسوف يزيد توسع انتشار البنك وتشاركه المعرفة بمجرد أن تنشئ الجزائر مركزها الخاص بالتعلم من بعد كجزء من الشبكة العالمية للتعلم المتعلق بالتنمية.

## 2- المغرب

خلال الثلاثين عاما الأخيرة، شرع المغرب في تنفيذ واحد من أنجح برامج التنمية البشرية والتحرير السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومنذ السبعينات، زاد نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي أكثر من الضعف من 550 إلى 1190 دولارا. وزاد متوسط العمر المتوقع من 55 إلى 68 في عام 2001. وخلال نفس الفترة، شهد متوسط عدد المواليد لكل امرأة انخفاضا جوهريا من 6.3 إلى 2.8، فيما هبط عدد الأطفال الذين يموتون قبل أن يبلغوا السنة الأولى من العمر من 115 إلى 39 (لكل 1000 مولود حي).

وجرت تحسينات تعليمية كبيرة خلال الثلاثين عاما الماضية وتشمل زيادة في الالتحاق بالمدرسة الابتدائية من 47 إلى 78 في المائة عام 2000. وفي أعقاب أزمة اقتصادية في عام 1983، خفضت الحكومة بدرجة كبيرة من الحماية التجارية، وخفضت العجز المالي، وأعدت جدولة الدين الخارجي. وقد حققت هذه الإجراءات ثمارها. فبين عام 1985 وعام 1991 نما الاقتصاد بمعدل بلغ في المتوسط 4.5 في المائة، مع نمو الصادرات الصناعية بمعدل يدعو للإعجاب هو 9 في المائة خلال نفس الفترة. وزادت أيضا الاستثمارات الأجنبية المباشرة أضعافا مضاعفة من مجرد مليون دولار في عام 1986 إلى 317 مليون دولار عام 1991. وفي التسعينات، انخفض متوسط النمو السنوي إلى أقل من 3 في المائة، وذلك بصفة رئيسية بسبب حالات الجفاف المتقطعة وركود الإنتاج الصناعي. ولكن السياسة الحكيمة للاقتصاد الكلي أدت إلى عجز مالي وخارجي يمكن التحكم فيه، وحدث من التضخم المالي، وساعدت في كفالة الاستقرار الاقتصادي.

**التحديات الحالية:** من أكبر التحديات التي تواجه المغرب ارتفاع مستوى الفقر. وعلى الرغم من أن الفقر قد انخفض من 21 إلى 13 في المائة خلال الفترة من 1984 إلى 1992، إلا أنه ارتد إلى 19 في المائة من سكان المغرب الذين يبلغ عددهم 29 مليونا بحلول عام 2000. ويرجع هذا بدرجة كبيرة إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وبصورة أكثر تحديدا، إلى الحالة القريية من الركود في الإيرادات الزراعية.

ولا يزال الفقر، على نحو نموذجي، ظاهرة ريفية، حيث أن أكثر من 25 في المائة من سكان الريف يعيشون دون حد الفقر، بالمقارنة بمجرد 12 في المائة من سكان الحضر. ويرتفع عمق وحدة الفقر أيضا بدرجة كبيرة في المناطق الريفية، وقد زاد كثيرا منذ عام 1991.

وعلى الرغم من الإنفاق العام الكبير على التعليم (6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي)، إلا أن النوعية ونطاق التغطية على السواء لا يزالان ضعيفين بصورة ملحوظة. وعلى الرغم من أن الأمية تنخفض ببطء، إلا أن معدلاتها لا تزال عالية بصورة تنذر بالخطر، وبوصولها إلى 50 في المائة تمثل أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الأقل دخلا. وبالمثل، فإنه على الرغم من أن الالتحاق بالمدارس قد زاد، إلا أن 2.5 في المائة من الأطفال لا يزالون لا يلتحقون بالمدارس - وأغلبهم من بنات الريف. وتمثل النوعية أيضا مشكلة كما تدل عليها المعدلات الرديئة لاستبقاء التلاميذ في المدارس، حيث يترك 25 من تلاميذ 1 المدارس الدراسة قبل السنة الخامسة، ويبقى فقط 10 في المائة حتى السنة الحادية عشرة. أما طلبة الجامعات، الذين يقضون في المتوسط ثماني سنوات لإنهاء برنامج أربع سنوات، فيجدون غالبا أن مهاراتهم لا تناسب سوق العمل.

ويتخلف النظام الصحي أيضا عن معظم المقاييس المعيارية الإقليمية. فبينما زاد العمر المتوقع إلى 70 عاما وانتشر التحصين ضد الأمراض، إلا أن الكثير من المؤشرات، مثل معدلات وفيات الأمهات عند الولادة والمواليد، لا تزال عالية بصورة تدعو للقلق. وبالإضافة إلى هذا، فإن الحصول على الخدمات في المناطق الريفية محدود ورتدى النوعية. وتتضاعف مشكلة جوانب النقص في قطاع

الرعاية الصحية بسبب معدل من أكثر المعدلات انخفاضاً لتغطية التأمين الصحي في المنطقة، التي تصل فقط إلى 15 في المائة من السكان.

وعلى الرغم من جهود تعزيز وضع وظروف المرأة، إلا أن مؤشرات الجنس أبعد ما يكون عن التساوي. وهذا التفاوت صارخ بصفة خاصة في المناطق الريفية، حيث 75 في المائة من النساء أميات، 47 في المائة من البنات فقط يلتحقن بالمدرسة الابتدائية في المناطق الريفية. غير أن الوضع أفضل في المناطق الحضرية، حيث تبلغ الأمية 23 في المائة بين النساء ويبلغ معدل الالتحاق المدرسي 83 في المائة. وقد أدخلت تحسينات في تكوين قوة العمل، التي يشترك فيها 35 في المائة من النساء (وهي نسبة أعلى من المتوسط الذي يبلغ 28 في المائة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

وبحلول عام 2020 سوف يقطع نصيب الفرد من المياه بمقدار النصف، بالنظر إلى معدلات الاستخدام الحالية ومعدل النمو الحالي للسكان الذي يبلغ 1.6 في المائة. ويعكس هذا الاتجاه بالنسبة لندرة المياه التي تدعو للقلق عدم وجود استراتيجية قومية فعالة. ويجب أن يوجه اللوم جزئياً إلى القطاع الزراعي، بقيوده المفروضة على التجارة، وإعفاءاته الضريبية، وخطط دعم الأسعار والإعانات الحكومية. فقد أدت هذه الإجراءات إلى تخصيص غير كفاء للموارد المائية النادرة- حيث تستخدم الزراعة المستندة إلى الري حالياً على 92 في المائة من كل المياه في البلاد، بينما يترك الباقي لكل الأسر المعيشية والاستخدام الصناعي. وما هو أكثر من ذلك، أن حالات الجفاف المتكررة غالباً ما تؤدي إلى تفاقم حالات النقص. ويعتبر إعداد طريقة قومية جديدة لإدارة المياه

ضروريا بصورة حاسمة، على أن تتميز بتوزيع أكثر توازنا لاستخدام المياه، والتسعير المناسب، واسترداد التكاليف لضمان الاستدامة.

وفي عام 2001، 2002، و2003 حقق المغرب نموا اقتصاديا أعلى 6.3 في المائة، 3.2 في المائة، و5.5 في المائة على التوالي)، وذلك بفضل الظروف المناخية المواتية وانتعاش طفيف في القطاع الصناعي. وترجم هذا إلى خلق فرص عمل، ولاسيما في المناطق الحضرية حيث انخفض معدل البطالة من 22 في المائة عام 1999 إلى 18.2 في المائة عام 2002. غير أنه من أجل أن يتمكن المغرب من تخفيض معدلات البطالة في السنوات القادمة، يجب أن يكفل الاقتصاد معدلات نمو نسبتها 6 في المائة على الأقل سنويا.

**مساعدة البنك الدولي:** يعتبر المغرب طليعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالنسبة لفتح مجتمعه المدني، وتعزيزه للديموقراطية، وحكم القانون، واللامركزية ومشاركة المجتمعات. وكلها سبل يمكن أن يكون لها أثر مستدام على تخفيف حدة الفقر وسوف تلعب دورا هاما في تعاون مجموعة البنك الدولي مع المغرب. وتبنى استراتيجية مساعدة الدولة للبنك الدولي - وهي إطاره للإقراض، والمساعدة وحوار التنمية مع شركاء آخرين - على أساس تحقيق الأهداف الأربعة التالية:

**تعزيز التنمية البشرية:** يركز هذا الجزء من الاستراتيجية على تقديم التعليم الأساسي ونوعيته، والخدمات الصحية، والمساواة بين الجنسين - ويستهدف بصفة خاصة المناطق الريفية المحرومة من الفرص المتكافئة. والأدوات الرئيسية لتحقيق ذلك هي برامج البنية الأساسية والبرامج الاجتماعية التي تعزز اللامركزية، ومشاركة المجتمعات، والدمج عبر القطاعات. وليس الهدف هو

خدمة هدف تحقيق فرص ومساواة أكبر فقط، بل تحسين كفاءة البرامج العامة أيضا.

**تعزيز النمو الاقتصادي:** يبنى هذا على العلاقة القوية بين نتائج الفقر وحلق فرص العمل، بالنسبة لسكان الحضر والمهاجرين من الريف على السواء. وسيكون التركيز على تدعيم إطار اقتصادي يستهدف النمو، ومساندة تنمية قطاع الخدمات (ولاسيما تلك النشاطات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات). وتحمل برامج الإصلاح الأوسع نطاقا المرتبطة بالحوافز الزراعية والتغيرات في بيئة الأعمال نفس القدر من الأهمية.

**تخفيض التعرض لخطر الجفاف:** ويعني هذا دعم الحكومة من خلال إيجاد آليات قصيرة المدى لمواجهة الموقف وإصلاح طويل المدى لإطار الحوافز الزراعية. ويشمل جزء من هذه العملية إنشاء شبكات أمان للفقراء المتأثرين بحالات الجفاف.

**تحسين الإدارة العامة:** لضمان استدامة إجراءات التنمية المذكورة أعلاه في المدى الطويل: وتشمل الإدارة الحاكمة نطاقا واسعا من القضايا تتراوح بين اللامركزية وإدارة الميزانية، وإصلاح الخدمة المدنية، وتحمل المسؤولية، وتدعيم المجتمع المدني. وتركز الاستراتيجية على بناء المؤسسات، المساعدة التقنية، وقرض لإصلاح الإدارة العمومية ( تتركز على إصلاح موظفي الحكومة، وإصلاح الميزانية) كما قرر مجلس البنك الدولي ناقشها في مايو 2004.

### 3 - مصر

خلال العقود الثلاثة الماضية، حسنت مصر بدرجة كبيرة من رفاهية الناس. ومن حيث المؤشرات الاجتماعية، تحسن تقديم خدمات التعليم والصحة لسكانها بدرجة جوهرية. فبين أوائل السبعينات وعام 2001، ارتفع العمر المتوقع من 53 إلى 67.1 سنة، ونقص عدد الأطفال الذين يموتون قبل أن يبلغوا السنة الأولى من العمر من 110 إلى 30 لكل 1000 من المواليد الأحياء. (وزاد الالتحاق الصافي بالمدارس الابتدائية من 63 إلى 88 في المائة. وخلال نفس الفترة، زاد سكان مصر من 36 إلى 68 مليوناً. غير أن معدل الخصوبة بين عام 1980 وعام 2001 نقص من 5.1 إلى 3.3 من الأطفال لكل امرأة، وبالتالي انخفض معدل النمو السكاني من 2.5 إلى 2.1 في المائة.

وقد انتهى نمو مصر السريع بين عام 1979 وعام 1986 بسبب انهيار أسعار البترول كما تعرضت البلاد لبطء اقتصادي أثر على المنطقة كلها. وبعد فترة من السياسات التي اهتمت بالوضع الداخلي واقتراض كبير، عكست مصر الاتجاه في أوائل التسعينات، بجهود حكيمة لتحقيق الاستقرار والإصلاحات الهيكلية. كما تحسن الرصيد المالي، والاحتياطيات الأجنبية والدين الخارجي، بالمقارنة بأواخر الثمانينات. وتسارعت زيادة الإنتاج المحلي في البلاد حسب قياسها بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي من 1.9 في المائة سنوياً إلى 5.2 في المائة سنوياً في 1995-2001. وفي عام 2001 ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي إلى 1490 دولاراً، وهو ما يضع مصر في فئة الدول متوسطة الدخل.

**التحديات الحالية:** أما وقد أرسيت الآن هذه الاتجاهات الإيجابية، فإن مصر تواصل وضعها في مركز جيد يتيح لها أن تحقق نموا اقتصاديا مستداما لمواجهة تحديات الفقر والبطالة.

فلا يزال تخفيف حدة الفقر هو أشد التحديات إلحاحا. وبدخل الفرد البالغ 1490 في عام 2001 في المتوسط، هناك اتفاق واسع النطاق على أن الفقر قد خفت حدته في العقد الماضي. غير أنه في غيبة تقييم دقيق ومنظم للفقر، كانت هناك اعتراضات حادة على التقييم الصحيح لمدى حدوث الفقر. وقد تغير هذا في عام 2002، عندما اشتركت الحكومة مع البنك الدولي في استكمال دراسة حول تخفيف حدة الفقر، التي تعتبر أكثر التحليلات المتعمقة لحالة الفقر في البلاد.

وتبين النتائج-التي تبشر بوضع أساس متين لمزيد من الجهود المستهدفة لتخفيف حدة الفقر- أن حدوث الفقر في مصر انخفض من 19.4 في المائة عام 1996/1995 إلى 16.7 في المائة في 2000/1999. وعلى الرغم من انخفاض حالة الفقر في المدن الحضرية و مصر السفلى، إلا أنها في ارتفاع في الوجه القبلي. غير أن بطء الاقتصاد منذ 2000/1999 يثير بعض القلق حول احتمال زيادة حدوث الفقر.

كما يمثل الفقر في مصر، كما يقاس بمؤشرات لا تتعلق بالدخل مثل الصحة والتعليم، أيضا تحديا كبيرا. فعلى الرغم من أن معدل الالتحاق الصافي بالمدارس الابتدائية يبلغ 88 في المائة، إلا أن أمية البالغين لا تزال عالية حيث تبلغ حوالي 35 في المائة. وحتى مع إمكانية حصول الشعب بصفة شاملة على الرعاية الصحية، إلا أن عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغهم من العمر خمس سنوات

يبلغ 39 (لكل ألف من المواليد الأحياء)، وهو لا يزال أعلى من الدول التي يمكن المقارنة معها. وفيما تحسنت بعض المؤشرات المتعلقة بالجنس من عام 1992 إلى عام 2001- مثل الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء، الذي زاد من 35 إلى 54 في المائة، ونصيب البنات من الالتحاق بالمدارس الابتدائية، الذي زاد من 44 إلى 48 في المائة- فإن الصورة الشاملة لا تزال تمثل انعدام مساواة شديد بين الجنسين. وتبين الإحصاءات الرسمية للبطالة أن البطالة بين الإناث تبلغ حوالي ثلاث مرات نسبة البطالة بين الرجال. وعلى الرغم من أن اشتراك المرأة في قوة العمل قد زادت خمس مرات أسرع من الرجل خلال الفترة من 1980 إلى 1996، إلا أن معدل الاشتراك في عام 1996 كان 25 في المائة بالنسبة للنساء بالمقارنة بـ 73 في المائة بين الرجال.

وستظل ندرة المياه تمثل تحديا بالغ الأهمية بالنسبة لتخفيف حدة الفقر. فتبلغ المياه المتاحة لكل فرد نحو 950 متر مكعب في السنة، وهو مقدار يقل حتى عن المتوسط الإقليمي البالغ 1200 متر مكعب سنويا. ومما يعقد مشكلة كمية المياه قضايا ترتبط بنوعيتها نتيجة تشبع الأرض بالمياه، والملوحة وتدهور النوعية بسبب التلوث.

ونمو مصر الاقتصادي حتمي لتخفيف حدة الفقر. كما أن معالجة البطالة عن طريق توفير الوظائف لسكان مصر المتزايدة في سن العمل حيوي بنفس القدر، ليس فقط بالنسبة للنمو، ولكن بالنسبة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي أيضا. وتشير تقديرات المسؤولين إلى أن البطالة تبلغ 9 في المائة) على الرغم من أن المعتقد على نطاق واسع أنها أعلى، (ونمو قوة العمل نحو 3 في المائة سنويا، أو نحو 550.000 شخص جديد يدخل قوة العمل كل سنة. وسوف تحتاج مصر

إلى تحقيق معدل نمو حقيقي مستدام لإجمالي الناتج المحلي يبلغ على الأقل 7 في المائة سنويا حتى تنخفض البطالة إلى مستويات يمكن التحكم فيها بدرجة أكبر. ومن أجل تحقيق هذه المستويات من النمو الاقتصادي واستدامتها، يجب على البلاد أن تحفز مزيدا من المدخرات المحلية والاستثمار المحلي، وأن ترفع مستوى الكفاءة تزيد من المنافسة. إن من الضروري بالنسبة للبلاد أن تحسن أداء التصدير وأن تعتمد بدرجة أقل على الموارد الخارجية المعرضة للصدمات، ولاسيما السياحة. وكذلك إذا استطاعت مصر أن تجذب مستويات أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن ذلك سيسهل دمج البلاد في نماذج تجارية عالمية ونقل التكنولوجيا.

**مساعدة البنك الدولي:** الهدف الخوري لاستراتيجية مساعدة الدولة لمجموعة البنك الدولي بالنسبة لمصر هو تخفيف حدة الفقر والبطالة. وتوفر الاستراتيجية الإطار للعمل التحليلي، وعمليات الإقراض، والحوار مع مجموعات أخرى حول أهداف التنمية في مصر. ويركز البنك الدولي، بالتعاون الوثيق مع السلطات، على ثلاثة تدخلات رئيسية:

**تدخلات مستهدفة لتخفيف حدة الفقر:** تحقيقا لهدف مكافحة الفقر، يوجه معظم تركيز البنك الدولي إلى النشاطات في هذه الفئة. وهذا أيضا هو المجال الذي يمتلك فيه البنك الدولي خبرة قوية في مصر كما يمتلك الدعم التحليلي لتعميق اشتراكه. وتشمل المجالات المحددة للعمل: التعليم الأساسي، الحماية الاجتماعية، وتعزيز شبكة الأمن الاجتماعي؛ إصلاح القطاع الصحي، بما في ذلك تدعيم نظام التأمين وإدخال تحسينات في مجال الإدارة والتحويل اللامركزي؛ ومشروعات مكثفة في المناطق الريفية والوجه القبلي في كل

جوانب تحسينات المؤشرات البشرية؛ واستراتيجيات جديدة لمعالجة القيود التي تخضع لها خدمات المياه وتصريف مياه الفضلات.

تدخلات ذات أثر غير مباشر على تخفيف حدة الفقر. تدعم مساعدة البنك الدولي في هذا المجال التدخلات التي قد تكون لها منافع رئيسية غير مباشرة، بالنسبة للفقراء من حيث تعزيز نمو ذي قاعدة عريضة، أو تنمية المناطق الفقيرة، أو بناء مؤسسات فعالة. وتركز عمليات محددة تحسينات في التعليم العالي، وتنمية المهارات، وعلى الري والتصريف.

تدخلات تدعم النمو الأكبر والمستدام. تشمل هذه التدخلات دعم استقرار الاقتصاد الكلي، وإعادة الهيكلة المرحلية لقطاعي البنوك والشركات، وتحسين البنية الأساسية لتحقيق تنافس أكبر. كما تشمل دمج مصر تدريجياً في الأسواق العالمية، ولاسيما في نطاق اتفاق الارتباط بالاتحاد الأوروبي.

#### 4- تونس

منذ أن نالت تونس استقلالها في عام 1956 وهي تتبع استراتيجية لتحقيق تنمية عادلة-حتى في أوقات الأزمات- وسجلت تقدماً ثابتاً في مجال التنمية على المدى الطويل. ففي الفترة من عام 1970 إلى عام 2000 نما متوسط دخل الفرد الحقيقي من 700 إلى 2070 دولاراً أمريكياً، في حين انخفض حدوث الفقر من 40 إلى 10 في المائة من سكان تونس الذين بلغ عددهم 9.7 مليون نسمة في عام 2001. وقفز العمر المتوقع من 50 إلى 72 سنة، وانخفض عدد الأطفال الذين يموتون قبل أن يبلغوا السنة الأولى من العمر من 70 إلى 21

لكل 1000 مولود حي. وقطع التعليم خطوات واسعة ببلوغ نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس 98 في المائة في عام 2001. وبالإضافة إلى هذا، تحسن وضع المرأة بدرجة كبيرة، وتشكل المرأة اليوم ثلث قوة العمل. وفي أعقاب أزمة في ميزان المدفوعات في منتصف الثمانينات، شرعت تونس في تطبيق سلسلة من برامج تحقيق الاستقرار والتكيف الاقتصادي. واستهدفت الإصلاحات كفاءة إطار حكيم للاقتصاد الكلي، وتحرير الأسعار والتخلص من القيود تدريجياً، وتقليص أهمية القطاع العام بالنسبة لإنتاج السلع، وإن كان ذلك أقل في الخدمات. ومنذ تطبيق برنامج تحقيق الاستقرار، زاد نمو الإنتاج المحلي قياساً بالنمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي من 2.8 في المائة خلال 1982-1986 إلى 4.8 في المائة خلال الفترة 1991-2000. وفي تلك الأثناء انخفض التضخم المالي وعجز الحساب الجاري على السواء بدرجة كبيرة.

وكانت السمة المميزة لاستراتيجية التحرير الخارجي لتونس هي التوقيع على اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوروبي في عام 1995. ويخلق هذا الاتفاق، وهو الأول من نوعه بين الاتحاد الأوروبي ودولة من دول البحر الأبيض المتوسط، منطقة تجارة حرة بين تونس والاتحاد الأوروبي للسلع المصنعة خلال فترة تطبيق تمتد اثني عشر عاماً.

**التحديات الحالية:** مثل تحقيق مزيد من التقدم بالنسبة للنمو الاقتصادي، والتنمية البشرية والعدالة أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تونس. وتتمتع تونس بسجل يدعو للإعجاب بالنسبة لتخفيف حدة الفقر على مر السنين، فقد قطعت نسبة حدوث الفقر من 40 في المائة عام 1970 إلى 16

في المائة في 1990 إلى 10 في المائة عام 2000. غير أن الفقر لا يزال أعلى بدرجة كبيرة في المناطق الريفية. ونظرا لأن التدخلات التي تستهدف مكافحة الفقر أصبحت أصعب فيما تحف حدة الفقر، من المهم إشراك المجتمعات المتأثرة بدرجة أكبر في تصميم البرامج وكفالة استمرارها لضمان فعاليتها. وحقق التشديد على تنمية قاعدة مواردها البشرية، ولاسيما التعليم والصحة، ثماره. فغير أنه بينما تحسنت معدلات الأمية على مر السنين، لا يزال هناك مجال كبير للتحسين، بالنسبة لمعدل أمية وصل إلى 19 في المائة بين الذكور، 39 في المائة بين الإناث. وبخلاف ذلك، فإن أكبر التحديات في التعليم يكمن في تحسين نوعيته، وضمان استكمال التلاميذ، الذين يدخلون كل دورة، للسنة الدراسية بنتيجة مرضية. وهناك تحد رئيسي آخر هو تحسين معدلات الالتحاق بالمدرسة الثانوية، التي بلغت 55 في المائة من السكان فقط في عام 1999.

ويوفر نظام الصحة العامة في تونس رعاية صحية مجانية أو معانة لأربعين إلى خمسين في المائة من السكان. غير أن خدمات الصحة العامة تعاني من نقص التمويل، ومن تجزئة تنظيم القطاع الصحي وآليات التأمين الصحي وانعدام قابليتها للنمو ماليا. والتحدى هو وضع استراتيجيات جديدة لتحسين كفاءة تخصيص الموارد والانتفاع بها، وتعزيز نوعية الخدمات، وضمان استدامة النظام الصحي.

وبقيت البطالة مرتفعة نسبيا حيث تبلغ نحو 15 في المائة من قوة العاملة. ومع زيادة عدد المتخرجين من الشباب بصورة مستمرة، ترتفع البطالة بدرجة كبيرة بالنسبة للباحثين عن العمل الجدد. والتحديات الرئيسية اللذان يواجهان

سوق العمل هما خلق فرص العمل بسرعة أكبر، وخلق مناصب عمل تتطلب مهارات تقنية عالية لتشغيل القوى العاملة التي أصبحت كفاءتها في تطور مستمر، وتخفيض حمل تكاليف تغييرات الوظيفة على الشركات، وتحسين استهداف البرامج الخاصة بتنمية سوق العمل، مثل الأشغال العامة، وتعويضات على البطالة، وتحديات إضافية كخدمات لتوظيف وتكوين المهني.

كما ان تخفيض البطالة يتطلب زيادة هامة في سرعة النمو، يعززه ترايد هام في استثمارات القطاع الخاص. و يجب أن تضع تونس في قلب جدول أعمالها الإصلاحية تغييرات لفتح المؤسسات التي لازالت تحت سيطرة الحكومة للمنافسة، لتحسين محور السياسات الاقتصادي و المناخ التجاري، و تدعيم خلق المؤسسات صغيرة و المتوسطة . ولتحسين تنوع مصادر المال وتسهيل الوصول الى مصادر جيدة لتمويل للاستثمار الخاص الذي يلعب دورا مدعما أساسيا يجب تقوية سلامة النظام المصرفي و تشجيع نمو أسواق الأوراق المالية. وهناك تحد آخر وهو التعرض للتقلب الخارجي والاعتماد على أوروبا للحصول على إيرادات العملة الأجنبية. ومن المحتمل أن تواجه صادرات تونس من النسيج تحديا خطيرا بالنسبة لاحتفاظها بنصيبها من السوق في الأسواق الأوروبية التقليدية-التي تستوعب حاليا 94 في المائة من صادرات النسيج التونسية- وذلك نتيجة الإنهاء التدريجي لأنظمة حصص " اتفاق تعدد الألياف" بحلول عام 2005. وفضلا عن ذلك، قد تكثف تخفيضات التعريفات التي قد تحدث كجزء من اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوروبي من المنافسة التي يواجهها المنتجون المحليون. وسوف يحسن مزيد من الدمج المالي مجال المناورة أمام تونس في مواجهتها للصدمات الخارجية.

ويتعين حل بعض المشكلات التي تتعلق بالبيئة. فقد اجتمع نمو الصناعة، وحركة مرور السيارات، والسياحة، المركزة على امتداد الساحل، والمصحوبة بالنمو السريع لسكان الحضر في تونس (من 36 في المائة عام 1960 إلى 66 في المائة عام 2001) لتمارس ضغطا هائلا على موارد الأراضي والمياه في البلاد. ونتيجة لذلك، زاد تلوث الهواء في المدن الساحلية. فضلا عن ذلك، فإن المياه المحدودة المتاحة واستخدام نحو 85 في المائة من موارد المياه في الزراعة، لا تزال الإدارة الحكيمة للمياه تمثل أولوية، حتى على الرغم من اتخاذ إجراءات لتعزيز الاقتصاد في استهلاك المياه.

**مساعدة البنك الدولي:** تبنى استراتيجية مساعدة الدولة للبنك الدولي - وهي إطار البنك للعمل التحليلي، وعمليات الإقراض والحوار - على أساس دعم نجاح تونس والإعداد لمواجهة التحديات الناشئة. وتركز الاستراتيجية على ثلاثة أهداف رئيسية:

**دمج التنمية في المدى الطويل،** من حيث تنمية الموارد البشرية، وإدارة الموارد الطبيعية، والنقل، وتنمية الريف والبلديات. ونظرا لأن تونس قد استكملت بصفة عامة إنشاء بنية تحتية أساسية للتنمية في المدى الطويل، فإن الاستراتيجية الرئيسية الآن هي إنهاء الاستثمار التقليدي على مراحل في مجالات مثل الطاقة، والطرق، والإسكان مقابل استثمار أكبر في مجالات مثل التعليم، والصحة، وموارد المياه، والتنمية الريفية.

\* سيركز إصلاح التعليم على تحسين نوعيته ودعم جهود الحكومة لضمان استكمال التعليم الأساسي بصورة شاملة، والفرص المتساوية للحصول على التعليم العالي، وتحديث الموارد التعليمية لتعزيز النوعية.

\* يشمل الإصلاح الرئيسي لقطاع الصحة وضع سياسة جديدة للتأمين الصحي. وبالإضافة إلى التحولات الوبائية والديموغرافية، سيفرض إصلاح التأمين الصحي القادم إحداث تغييرات هيكلية من حيث إدارة القطاع، والتمويل، وتقديم الخدمات.

\* في مجال إدارة موارد المياه والإدارة العامة للبيئة والموارد الطبيعية، فإن محور التركيز هو التحول بعيدا عن جانب إدارة العرض (تعبئة المياه) إلى إدارة الطلب من خلال إجراءات مالية، وتقنية وقانونية ومؤسسية وإجراءات تتعلق بالتسعير.

\* في مجال التنمية الريفية، فإن الهدف هو تطوير خطوات السير المناسبة لتحقيق التحرير الزراعي وتحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية النائية بدرجة أبعد والمحرومة من الفرص المتكافئة حيث يتركز الفقر أيضا.

**دعم الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز القدرة على المنافسة وزيادة العمالة مع توفير ضمانات ضد التكاليف الانتقالية لعملية التكيف.** ومن المجالات الرئيسية للإصلاح الحاجة إلى تعميق القطاع المالي، وهو ما يمكن تحقيقه بزيادة دمج وخصخصة بنوك القطاع العام، وإعادة هيكلة مالية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإصلاح نظم التأمين، والإسكان، والتمويل، وأسواق رأس المال. وسوف تعالج قضايا العمالة من خلال العمليات المستمرة لدعم رفع المستوى التقني، والتدريب المهني، وتنمية الصادرات، وبرامج أصحاب مشروعات الأعمال، والسياسات التي تستهدف تعزيز مشاركة أكبر للإناث في قوة العمل. **دعم مبادرات جديدة لتقوية المؤسسات المحلية والحفز على تعبئة تمويل خارجي مؤمن من مصادر عامة وخاصة.** و يشمل هذا مشروعات في مجال

تنمية الصادرات، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والتعلم من بعد،  
ومتزهاة التكنولوجيا ومبادرات "الحكومة على الإنترنت".